

قصلية لبنان العامة في مرسيليا توكيل عام شامل مطلق

أنا الموقع أدناه --، اللبناني الجنسية، المولود في -- بتاريخ --/--/----، والدتي --، مكان ورقم السجل --، والمقيم حالياً في فرنسا، أصرح طائعاً مختاراً بأني قد وكلت السيد --، اللبناني الجنسية، المولود في -- بتاريخ --/--/----، والدته --، حامل بطاقة هوية/جواز سفر/بيان قيد افرادي رقم -- الصادر بتاريخ --/--/----، مكان ورقم السجل ليقيم مقامي وينوب عني وباسمي في الجمهورية اللبنانية بما يأتي:

١- بالمرافعة والمدافعة عني لدى كافة المحاكم والدوائر والمجالس واللجان على إختلاف درجاتها ووظائفها وأنواعها بكل دعوى تكون لي أو عليّ حادثة أم ستحدث مع أي شخص كان وبأي خصوص كان وبأية دعوى كانت من حقوقية وإدارية وتجارية وشرعية وجزائية وعقارية وروحية وعسكرية، بداية وإعتراضاً وإستئنافاً وتمييزاً وإعادة محاكمة، بأية صفة كانت، أكنت مدعياً أو مدعى عليه أم شخصاً ثالثاً وإعتراض الغير ورد الإعتراض والشكوى من الحكام وتعيين الخبراء والمحكمين والإعتراض على تعيينهم وتسمية البينة والشهود والطعن ببينة الخصم وطلب تحليف اليمين وقبوله وردّه، وبالتبليغ والتبليغ وطلب وضع الحجز الإحتياطي والتنفيذي وفكّه وتثبيته وإشهار الإفلاس والقيام بمعاملاته وتقديم العرائض والإنذارات واللوائح والرجوع عنها وإستلام الأوراق والمستندات القضائية والمطالبة بالحقوق الشخصية في الدعاوى الجزائية وسائر الدعاوى الأخرى وطلب الحبس وإخلاء السبيل والإدعاء بالتزوير، وبإستصدار الأحكام والقرارات وتنفيذها لدى دوائر التنفيذ وغيرها من المراجع الرسمية وحتى آخر الدرجات.

٢- بيع ما يشاء من الأسهم في العقارات التي أملاكها ممن يشاء أو يريد حتى لأقرب المقرّبين إليه، مع حقّ التفريغ عن حقّ الرقبة والإستثمار كلّ على حدة وشراء وrehن وتأمين وقبول رهونات والتأمينات عليها وإدارة الأملاك وتأجيرها والمحافظة عليها وتوقيع عقود الإيجار وقبض البدلات وإعطاء الإيصالات وطلب إخلاء المأجور وذلك ضمن الشروط والأثمان التي تراها مناسبة، مع حقّ قبض الثمن والإقرار بوصوله وإجراء معاملات نقل الملكية والفراغ والتسجيل على إسم من تشاء وتريد وحتى لأقرب المقربين إليها والتوقيع على جميع المعاملات العقارية وإستلام سندات الملكية وتحديث التركات وطلب إجراء معاملات حصر الإرث والإنتقال والفرز والضّم والهدم والإنشاءات وتوقيع نظام الملكية والتحديد الإختياري والمقاسمة والقسمة والمبادلة والمقايضة وبيع وشراء حقوق المرور والتوقيع على جميع هذه العقود عني وباسمي وقبض قيمة أيّ تأمين وفكّه وشطبه وترقيته وقبول التأمين لمصلحتي وحقّ تحويله والدخول عني وباسمي بالمزايدة العلنية والإضافية وتقديم الكفالات والتأمينات وإعطاء المهل وبيع المهرهون وإقامة دعاوى الشفعة والقسمة وإزالة الشبوع وشراء الأملاك والعقارات والأسهم وتسجيلها على إسمي وتنفيذ الوصايا والطعن بها والإعتراض عليها وتنفيذ عقود البيع الممسوحة والوكالات غير القابلة للعزل وغيرها من المستندات المعقودة لمصلحتي وتوقيع العقود وتأكيد الثمن ودفع الرسوم وزيادتها عند الإقتضاء، مع حقّ إخراج الأقسام عن حكم التأمين وحقّ الإستجار وتنظيم العقود ودفع البدلات وإجراء معاملة العرض الفعلي والإيداع والتوقيع عليها وإرسالها ورفضها وطلب إستردادها وقبولها وقبضها وإقامة دعوى إثبات صحتها و/أو بطلانها مع حقّ إجراء معاملات بدل عن ضائع لكلّ سند ملكية أملاكه والإقرار بفقدان السند وإجراء معاملات النشر وإستلام سندات الملكية بدل عن ضائع وتوقيع جميع الإلتفاقيات العقارية والوعود بالبيع وبإلغاء جميع الإلتفاقيات والعقود والرجوع عنها وتوقيع كافة التعهدات والإقرارات بهذا الخصوص وتمثلي التمثيل العام المطلق كما لو كنت حاضراً بالذات أمام كافة الوزارات والإدارات الرسمية والخاصة والكتّاب العدل وتوقيع وتقديم وإستلام كافة الطلبات والتعهدات والإقرارات والتنازلات والمستندات مهما كانت وطلب وإستلام صور طبق الأصل عنها.

٣- التعاقد مع أيّ مصرف كان، وفتح الحسابات المصرفية وإقفالها والإطلاع عليها، وتوقيع كافة الكتب والتعهدات والتصرّجات لدى المصارف بما فيها تصاريح KYC والأوراق المتعلقة بال FATCA وال CRS وإيداع وسحب وتحويل وقبض الأموال من أيّ حساب مصرفي وتحويل العملات وإعطاء وتوقيع الأوامر بتحويل عملة الحساب لأيّ عملة تريد ولأيّ حساب في لبنان أو الخارج، مع حقّ الإستدانة من البنوك والمصارف عني وباسمي والتفريغ عن الدين وتحويل الضمانات وفتح الإعتمادات على سائر أنواعها جارية ومدينة ودانئة أو حسم سندات أو مستندي بوالص شحن أم غيرها وتوقيع السندات وتجييرها وحسمها وقبض قيمتها وفتح الحسابات الجارية الدانئة والمدينة والقبض والسحب منها بموجب شيكات أو إيصالات وتجيير الشيكات وقبضها حتى ولو كانت للمستفيد الأول. وطلب بطاقات الإئتمان Debit and Credit Card وإستلامها وإستلام الأرقام السرية العائدة لها وتفعيلها؛ وطلب وتوقيع جميع الأوراق والعقود اللازمة للإستفادة وتنفيذ تعاميم مصرف لبنان بما فيها على سبيل المثال لا الحصر التعميم رقم /١٥١/ والتعميم رقم /١٥٨/ والتعميم رقم /١٦١/ والتعميم رقم /١٦٦/ وأية تعاميم لاحقة قد تصدر بهذا الشأن عن مصرف لبنان. وتمثلي التمثيل العام أمام المصارف والبنوك وجمعية مصارف لبنان ومصرف لبنان بجميع دوائره ولجنة الرقابة على المصارف، وفتح حسابات التوفير والسحب منها كيفما تشاء وتريد وإستلام كشوفات الحساب وجميع الأوراق المصرفية ورفع السرية المصرفية عن حساباتي وقبض الرواتب الشهرية والرواتب التقاعدي وجميع المساعدات والتعويضات على إختلاف مصادرها وقبض تعويض نهاية الخدمة من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي أو من أي مصرف أو دائرة رسمية أو خاصة وأيضاً قبض قيمة الفواتير ودفع الإشتراكات وتقديم الأوراق والتوقيع عني على سندات الدين والشيكات وتجييرها وإعطاء التأمينات وإستيفاء الديون وإعطاء براءة النّمة والإيصالات وإجراء المقاصة الرضائية والقضائية، والإستعلام عن الصناديق الحديدية لدى أي مصرف وفتحها.

٤- توظيف الأموال بالطرق التي تراها مناسبة، والتعاقد مع أيّ كان، والتوقيع على جميع العقود وتأسيس الشركات على جميع أنواعها والمؤسسات التجارية وحلّها وتصفيّتها وتوقيفها عن العمل وبيعها والتوقيع على أنظمتها وتعديلاتها وتحويلها ودمجها وشطرها وتسجيلها وحضور جلسات الجمعيات العمومية العادية وغير العادية ومجالس الإدارة والتصويت على القرارات وتوقيع محاضرها وتوقيع تصاريح أصحاب الحقّ الإقتصادي، وبيع وشراء الأسهم والحصص والتنازل عنها وقبول الإلتزامات والتوقيع على الكشوفات وقبض قيمتها، وشراء المحلات التجارية وتسجيلها، وتخليص البضائع من الجمارك وتوقيع البيانات والمعاملات اللازمة لذلك، والتعاقد مع الموظفين والعمال وصرفهم وتسوية حقوقهم.

٥- طلب رخص البناء والترميم وتشبيده والإشراف عليه وتقديم طلبات إشتراك الهاتف والمياه والكهرباء وتقديم الضمانات اللازمة لذلك، والتنازل عن حقّ إشتراكها للغير وإلغائها وطلب نقلها وإستعادة تأميناتها، وإستلام التحارير المضمونة والعادية والطرود والحوالات البريدية والمصرفية والشيكات والعروض الفعلية وقبض أيّ مبلغ كان، وطلب براءات الذّمة على أنواعها ودفع الرسوم والضرائب المكلف بها والإعتراض عليها وطلب تقسيطها.

٦- إستقدام العمّال والعاملين في الخدمة المنزلية على إسمي وتوقيع التعهدات وعقود العمل والتنازلات والإستحصال على موافقات مسبقة وتأشيرات دخول وإجازات عمل وجوازات الإقامة وتسفيرهم وإستلامهم في مطار بيروت ودفع الكفالات وإسترجاع قيمتها وقبضها.

٧- شراء وبيع السيارات والآليات البريّة والبحرية والجوية واللوحات ذات الرقم المميّز واللوحات العمومية نقداً أم بالتقسيط ممن تشاء وتريد وبالأثمان والمبالغ التي تراها مناسبة وقبض الأثمان ورهنها وفكّ الرهن عنها وتوقيع العقود وسندات الدين وإستلامها وقيادتها والتنقل بها مع من تشاء وأينما تشاء وتريد في جميع بلدان العالم وقطع دفاتر المرور وإجراء المقتضيات القانونية على الحدود وإجتياز الحدود وشحن السيارات والبضائع بحراً أو برّاً أو جواً وإستلام هذه السيارات أو البضائع الصادرة بإسمي ومراجعة الدوائر بشأنها وقبض ودفع الأموال والرسوم الناتجة عن كلّ ما ذكر ورفع الحجز عنها والإستحصال على رخصة سير بدل عن ضائع وبيع كلّ الأنقاض والمحرّك واللوحات على حدة وبيعها مجتمعةً والإستحصال على صكّ التخصيص باللوحات المميّزة ودفع الرسوم كافةً وطلب شهادة أنقاض وإيقافها وإعادتها إلى السير والتأمين عليها لدى شركات التأمين مع حقّ الإقرار بقبض أو دفع الثمن وإجراء كلّ معاملة تتعلّق بالموضوع المذكور والتصريح عن الحوادث وغيرها وتوقيع التعهدات والإقرارات والإبراءات كافةً.

٨- مع حقّ توقيع جميع العقود والطلبات والتعهدات وتمثلي التمثيل العام المطلق أمام المحاكم ودوائر الكتّاب العدل والدوائر العقارية والمالية والأحوال الشخصية ودوائر النفوس والمخاتير والبلدية والمساحة والتّظيم المدني وإتحاد البلديات والمديرية العامة للأمن العام ووزارة الداخلية والبلديات بكافة دوائرها بما فيها السجل العدلي ووزارة الإتصالات والطاقة ومؤسسة كهرباء لبنان وأجبرو والليبان بوسـت وسواها من الدوائر الرسمية والوزارات والإدارات وطلب والإستحصال والمستندات اللازمة وعلى صور طبق الأصل عنها بما فيها أحكام حصر الإرث وإخراجات القيد الفردية والعائلية ووثائق الولادة والوفاة وطلب وإستلام جوازات السفر وبطاقات الهوية لي وغيرها من المستندات والأوراق.

٩- حقّ التوكيل وعزل من توكل وأيضاً عزل الوكلاء السابقين، والإبراء والصلح والإسقاط والإقرار والرجوع عن الدعوى والحقّ وقبول الرجوع والتنازل عن ما تشاء ولمن تشاء والقبض العام والمحاسبة. مع حقّ توقيع الوكالات غير القابلة للعزل والرجوع عنها واتخاذ محل إقامة مختار. وكالة عامة شاملة مطلقة بكلّ ما ذكر وبما يجوز به التوكيل قانوناً وما تقتضيه مصلحتي شرعاً سواء ذكر بهذه الوكالة أو لم يذكر.